ذكرى حريق المسجد الاقصى : أقصانا ...لا هيكلهم

آثار الحريق الآثم تبدو ظاهرة على الجزء الجنوبي منه

□ إن كانت العقيدة اليهودية تقوم على الاساطير التاريخية فقد دعمها الفكر الصهيوني برصيد تأريخي محرك وبتواقيت محفزة فلا يمكن أن تقوم فكرة قومية مغرقة في الاسطورية كاليهودية دون رصيد من المثيولوجيا التأريخية التي لا يهم أن تصمد أمام حقائق التاريخ أو أدوات البحث العلمي، و من هذه المداميك الأولية للفكر الصهيوني كان الهيكل المزعوم ومنه كان التحرك نحو فاجعة إحراق المسجد الأقصى بالقدس، فحين خطط الاسرائيليون لجريمة حرق الاقصى المبارك يوم 21 أغسطس/ آب 1968، اختاروا التاريخ بدقة ليتزامن مع تاريخ تدمير هيكلهم المزعوم، واوكل تنفيذ المهمة لليهودي الاسترالي دنيس روهان، ولكن حراس الاقصى اكتشفوا الجريمة قبل وقوعها، والقي القبض على روهانس وحوكم محاكمة صورية وابعد الى استراليا، ليعود ثانية بعد عام كامل ولينفذ جريمته في التوقيت ذاته و بتاريخ 21أغسطس/ آب 1969.

هشام عدوان*

في ذلك اليوم شب الحريق بعد أن أدى المسلمون صلاة الفجر في المسجد الاقصى المبارك وفرغ المكان من المصلين ، وكان في ثلاثة مواضع:

الأول: في مسجد عمر الواقع في الزاوية الجنوبية الشرقية للاقصى والذي كان يرمز الى المسجد الاول الذي بناه عمر بن الخطاب عندما استلم مفاتيح القدس من بطريرك البيزنطيين صفرونيوس الدمشقي، ثم هدمت الزلازل ذلك المسجد قبل عهد الخليفة عبد الملك بن مروان الذي بنى مكانه مسجداً جديداً اكتمل سنة 692م.

الثاني: في منبر صلاح الدين الايوبي والمحراب، بهدف حرق عنوان النصر الذي احرزه القائد صلاح الدين الايوبي عندما حرر القدس من الصليبيين سنة 1187م.

الثالث: في النافذة العلوية الواقعة في الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الاقصى وترتفع عن ارضية المسجد حوالي عشرة امتار ويصعب الوصول اليها من الداخل بدون استعمال سلم عال، الأمر الذي لم يكن متوفرا لدى دنيس روهان. وكان حريق هذه النافذة من الخارج وليس من الداخل، مما يدل على أن هناك أفراداً آخرين ساعدوا روهان من الجهة الغربية في الخارج حيث كانت تحت اشراف الاسرائيليين بعد ان هدموا حارة المغاربة وسيطروا على بوابة المغاربة.

كان الجناة يعتقدون أن الحريق في المواقع الثلاثة سوف يتصل بعضه مع بعض ويدمر الواجهة الجنوبية للمسجد كليا، ومن ثم يمتد شمالا ليأتي على جميع المسجد. الا أن خططهم لم تنجح تماما، لان النار في خارج النافذة العلوية قد انطفأت بذاتها بسبب أن مادة النافذة حجرية والجدار الجنوبي من الغرب الى الوسط كله من الحجر. ولذلك لم يحترق وسط الواجهة الجنوبية والجهة الشرقية، ثم امتدت النار شمالا وحرقت ما مساحته حوالي 1500 متر مربع من أصل مجموع مساحة مبنى المسجد الاقصى البالغة 4400 متر مربع، أي حوالي ثلث المسجد.

ولم يغب عن الاسرائيليين في بلدية القدس قطع الماء عن الاقصى لاحباط أي محاولات لإطفاء الحريق ، وحرصت سيارات الاطفاء الاسرائيلية التابعة لبلدية القدس على الحضور متأخرة بعد أن أطفأ الأهالي المقدسيون النيران بمساعدة سيارات الاطفاء العربية التي وصلت من الخليل ورام الله.

لقد تم توثيق عملية الاطفاء التي قام بها الشباب المقدسيون الذين استعانوا بالبراميل ونقلوا المياه يدويا من الآبار الموجودة في ساحات الحرم القدسي الشريف واخرجوا السجاد المحترق الى الساحات الخارجية، وجميع القطع الصغيرة التي بقيت من الحريق من آثار منبر صلاح الدين الايوبي، وهي محفوظة الآن في المتحف الإسلامي في الحرم القدسي الشريف.

وكانت الخسارة التاريخية التي تكبدها الأقصى فادحة حيث احترق منبر صلاح الدين الايوبي الذي يعتبر قطعة نادرة مصنوعة من قطع خشبية معشق بعضها مع بعض دون استعمال مسامير او براغي او اية مادة لاصقة. وكان يرمز الى انتصار القائد صلاح الدين ودخوله القدس، وكان هذا المنبر قد صنعه نور الدين زنكي وحفظه في مكان اسمه الحلوية في حلب الشهباء في سوريا ونقله صلاح الدين الى القدس في عام 1187م.

كما احترق مسجد عمر الذي كان سقفه من الطين والجسور الخشبية، ويمثل ذكرى دخول عمر بن الخطاب وفتح القدس، و محراب زكريا المجاور لمسجد عمر، و احترق كذلك مقام الاربعين المجاور لمحراب زكريا، بالاضافة الى ثلاثة اروقة من اصل سبعة اروقة ممتدة من الجنوب الى الشمال مع الاعمدة والاقواس والزخرفة وجزء من السقف الذي سقط على الأرض خلال الحريق، و أتت النار على عمودين رئيسيين مع القوس الحجري الكبير بينهما تحت قبة المسجد، و على القبة الخشبية الداخلية وزخرفتها الجصية الملونة والمذهبة مع جميع الكتابات والنقوش النباتية والهندسية عليها، و على المحراب الرخامي الملون، والجدار الجنوبي وجميع التصفيح الرخامي الملون عليها.

و احترقت ثمان واربعون نافذة مصنوعة من الخشب والجص والزجاج الملون والفريدة بصناعتها واسلوب الحفر المائل على الجص لمنع دخول الاشعة المباشر الى داخل المسجد، وجميع السجاد العجمي، ومطلع سورة الاسراء المصنوع من الفسيفساء المذهبة فوق المحراب ويمتد بطول ثلاثة وعشرين مترا الى الجهة الشرقية، بالاضافة الى احتراق الجسور الخشبية المزخرفة الحاملة للقناديل والممتدة بين تيجان الاعمدة.

أمام فداحة الأمر قامت لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة بتصوير هذه الجريمة البشعة والاحتفاظ بالاثباتات المادية لعملية الاحراق.

وتنادت الدول العربية والاسلامية الى ازالة آثار الحريق، حيث قامت اللجنة بإجراء دراسات تاريخية واثرية وهندسية قبل القيام باي ترميم ولذلك اعيد تشكيل لجنة الاعمار وتم تشكيل فريق فني متكامل بدأ عمله في مطلع عام 1970 باعداد مخططات إعادة الإعمار. وتقرر القيام بالترميم مباشرة عن طريق جهاز الاعمار لضمان الجودة والاتقان والحفاظ على الاصول الاثرية والتاريخية والفنية. واهتمت لجنة الاعمار بالتنسيق في عملها مع اليونسكو ومؤسسة ايكروم الايطالية المختصة بترميم التراث، وخبراء فنيين من بلجيكا واستفادت من آراء الخبراء الاجانب الذين ساهموا في الدراسات الاثرية والفنية. وهذا كله ادى الى حصول لجنة الاعمار على جائزة الاغاخان العلمية بعد ان اكتمل ترميم المسجد الاقصى، وبتنسيب نفس لجنة الاغاخان ، وحولت لجنة الاعمار قيمة هذه الجائزة الى موازنة الاعمار.

بدأ جهاز الاعمار الفني بالحفريات الى ان وصل إلي الطبقة الصخرية على عمق حوالي تسعة امتار تحت ارضية المسجد الاقصى المبارك. وقد شاهد الاسرائيليون ان هذه الحفريات لم يظهر فيها أي اثر مزعوم للهيكل، وتم اعادة انشاء الجزء المحترق والمهدوم باستعمال الخرسانة المسلحة في القواعد والاعمدة والاسقف. وخلال عملية الحفريات تم اكتشاف خندق يصل من وسط السور الجنوبي الى داخل المسجد الاقصى. وكان قد حفره الاسرائيليون سراً قبل احراق المسجد الاقصى من الجهة التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي بهدف التفتيش على آثار الهيكل.

اما زعيم العصابة التي نفذت الحريق دنيس روهان فقد حكمت عليه السلطات الاسرائيلية بالجنون وبالنفي الى بلاده استراليا، ولم تسجنه ولم تعاقبه بأي شيء آخر، اما باقي العصابة التي ساعدت روهان من الخارج ، واخرجته بعد الحريق وحافظت عليه من غضب الاهالي المقدسيين، فبقيت مجهولة حتى اليوم .

* كاتب من اسرة تحرير «الوسط»

في ضوء غموض بنود «بروتوكول مكاكوس»

السودان: توحيد الجنوب وتقسيم الشمال

□ بدأت في 12 أغسطس/ آب المرحلة الثانية من المفاوضات السودانية بين حكومة الرئيس عمر البشير والمعارضة التي يقودها جون قرنق.

وباشر المتفاوضون اجتماعاتهم بحضور خبراء في مجالات قسمة السلطة و الثروة والترتيبات العسكرية من الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والنروج.

وينتظر ان تبحث الاطراف التي وقعت «بروتوكول مكاكوس» اربع مسائل لم تحل بينها تتعلق باقتسام السلطة، وتوزيع عائدات النفط، ووثيقة حقوق الانسان، ووقف اطلاق النار.

عمر البشير

جون قرنق

وليد نويهض*

خيمت على المؤتمر أجواء الهجمات العسكرية المتبادلة بين الطرفين في منطقة الجنوب في وقت أيد الجيش السوداني الاتفاق وحذرت جامعة الدول العربية من مخاطره على وحدة البلاد.

ويشوب الغموض بعض نقاط «البروتوكول» وهي تلك المتصلة بعلمانية القوانين القومية، ومسألة التنوع الديني والثقافي، والاطار الدستوري للفترة الانتقالية، وصيغة الاستفتاء، ومدى صلاحيته في تقرير الوحدة او الانفصال.

وفي حال توصلت الاطراف المتفاوضة الى الاتفاق على المسائل الخلافية المتبقية في اغسطس الجاري يكون السودان دخل مرحلة خطيرة في تكوينه السياسي منذ استقلاله في العام 1956.

ويذكر ان الطرفين اعلنا في نيروبي في 20 يوليو/ تموز الماضي التوصل الى اتفاق يركز على نقطتين: دور الاسلام ومكانته في البلاد، وحق تقرير المصير. واطلق على الاتفاق الذي احيطت بنوده بالسرية «بروتوكول مكاكوس»... ومكاكوس بلدة كينية تقع على بعد 63 كيلو متراً عن العاصمة نيروبي.

وعلى اثر اعلان ما سمي بإطار اتفاق للتفاوض رأت مصادر سياسية مطلعة ان الخلاف بين الطرفين سيستمر في شأن مساحة الحدود الجغرافية لمنطقة الجنوب، ونسبة مشاركة الفئات الجنوبية في الحكومة القومية في الخرطوم، وكيفية التوفيق بين جيشين وادارتين في منطقة واحدة.

وأعربت تلك المصادر عن شكها في امكان نجاح المرحلة الثانية من المفاوضات بسبب غموض بنود «بروتوكول مكاكوس» وعدم وضوحها في تحديد الاطر القانونية لمسألة حق تقرير المصير لشعب الجنوب، والمساحة الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي. فالبروتوكول – كما تقول المصادر– اكتفى بإعلان المبادئ العامة والمقدمة التمهيدية المتصلة بحق تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة، تاركاً المسائل الجوهرية للفترة الانتقالية التي حددها البروتوكول بست سنوات تبدأ بعد ستة أشهر من توقيع «الاتفاق النهائي».

وجاءت فكرة «الفترة الانتقالية» في مرحلة المفاوضات الاولى التي تمت بحضور مراقبين من الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والنروج وبعض الدول الافريقية وبإشراف منظمة الهيئة الحكومية للتنمية (ايغاد)، للخروج من مأزق عدم التفاهم على الصيغة القانونية النهائية التي تمنع تفكيك السودان مستقبلاً. وبسبب صعوبة التكهن لجأ المتفاوضون إلى الاتفاق على اجراء استفتاء بإشراف دولي لتحديد الاطر القانونية للحكم الذاتي في الجنوب. واتفق ايضاً على ان يتم الاستفتاء في نهاية الفترة الانتقالية.

وخلال الفترة المذكورة ستتولى حكومة وطنية عريضة ادارة شئون الدولة في الخرطوم على ان تُعطى الاقاليم الجنوبية نسبة معينة من الحكم الذاتي.

خلافات وتحفظات

ما كادت الاطراف تعلن توصلها الى اتفاق ينهي الحرب الاهلية المستمرة في الجنوب منذ 20 سنة (اندلعت في 1983) وأدت الى نزوح اربعة ملايين ومقتل اكثر من مليون نسمة، حتى برزت وجهات نظر مختلفة في تفسير «البروتوكول» الذي لم تعلن تفاصيل بنوده... الامر الذي اثار شكوك المعارضة فأبدت تحفظاتها عليه وتمسكت بضرورة اعلانه في ظل «سيادة الديمقراطية» واجماع مختلف الفئات السودانية عليه.

من جهة التفسيرات المتباينة برزت خلافات على ثلاث نقاط:

الاولى: المساحة الجغرافية للجنوب. فالحكومة تتمسك بحدود 1956 (تاريخ استقلال السودان) بينما تضيف المعارضة الى الجنوب منطقة النيل الازرق وجبال النوبة ومنطقة أبيي.

الثانية: مناطق العلمانية ومناطق الشريعة الاسلامية. فالحكومة ترى ان الشريعة ستطبق في المناطق الشمالية ولكنها ستكون مصدر تشريع للحكومة المركزية (الحكومة القومية) بينما ترفض المعارضة ان تكون الشريعة مصدر تشريع للحكومة المركزية – الثنائية.

الثالثة: علاقة الدولة السودانية بالدين ومستقبل الجنوب في اطار وحدة البلاد. فالبروتوكول نص على اطار عمل يرضي الطرفين حين استثنى الجنوب من تطبيق الشريعة إلا ان الحكومة ترى ان تطبيق الشريعة صحيح انه يقتصر على المناطق الشمالية، ولكن على القوانين الاتحادية ألاّ تخالف روح الشريعة. بينما ترى المعارضة ان القوانين الاتحادية يجب ألاّ تؤخذ من الشريعة التي يقتصر تأثيرها على قوانين الحكومة المحلية في مناطق الشمال.

وعلى اثر ظهور التفسيرات المتباينة لبنود «البروتوكول»، السرية والغامضة، اخذت احزاب «المعارضة الشمالية» في اصدار بيانات تحذر من خطورة الموقف متوقعة فشل «البروتوكول» كما سبق وفشل الاتفاق السابق الذي وُقع في عهد الرئيس جعفر النميري في العام 1972 بين الخرطوم و«حركة انيانيا». واشارت احزاب المعارضة الشمالية الى «ضغوط قوية» مارستها دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة على حكومة البشير، بعد ضربة 11 سبتمبر/ايلول 2001، و سرعة تلبية حكومة «الانقاذ» في الخرطوم طلبات واشنطن ومساعدتها في تقديم المعلومات عن «شبكات الارهاب» في حربها الدولية التي بدأت في افغانستان.

وحتى ينقشع الضباب المحيط بالمرحلة الثانية من مفاوضات «مكاكوس» انكشفت سياسات احزاب المعارضة الشمالية على سلسلة مواقف غير موحدة. فحزب الامة رحب مبدئيا بالاتفاق ولكنه انقسم على نفسه بخصوص المشاركة فذهبت مجموعة مبارك الفاضل الى المفاوضات وقاطعتها القيادة التاريخية للحزب الممثلة بزعيمها الصادق المهدي. ورحب «التجمع الوطني الديمقراطي» بالاتفاق ولكنه شكك في ان يحقق السلام الشامل والعادل. بينما رأى «الحزب الاتحادي الديمقراطي» ان الاتفاق لن يؤدي الى حل الأزمة السودانية.

وهذا صحيح. فالأزمة اكبر من منطقة جنوب السودان وليس سببها العلمانية والاسلام ولا ما يسمى تسلط الشمال على الجنوب بل هي ازمة تطاول بنية النظام الاقليمي في القرن الافريقي ودور شركات النفط الدولية في تحريك عواصم القرار وحثها على التحرك الدبلوماسي لضبط الوضع الأمني في سياق رؤية مختلفة لخريطة المناطق. فالشركات ترى ان التقسيم الاداري للدول الافريقية تم وفق تصورات استعمار القرن الماضي ولابد من اعادة النظر في تفصيلاتها لتناسب مصالح «النظام العالمي الجديد» الذي تنفرد الولايات المتحدة بقيادته الآن... فالشركات، مستفيدة من تداعيات ضربة 11 سبتمبر، شجعت على التفاوض مستغلة ضعف حكومة السودان وعزلتها لوضع اطر قانونية تقلل من نفوذ الخرطوم في الجنوب وتؤسس حكومات محلية قد تؤدي مستقبلاً الى توحيد اقاليم الجنوب وتقسيم شمال البلاد.

* كاتب من اسرة تحرير «الوسط».

رأي الوسط

حوار الطرشان:
بين «القانوني» و«الايديولوجي»

□ ثمة جدل واسع يدور هذه الايام في الساحة البحرينية حول المجلس النيابي، التعديلات الدستورية، اصدار القوانين المختلفة وممارسة العمل السياسي من خلال الجمعيات الاهلية. غير ان الحوارات المختلفة اشبه بحوار الطرشان الذين لا يفهمون بعضهم بعضاً. فمن جانب تركز قوى المجتمع المدني، وبضمنها جماعات المعارضة، على الطرح الفكري والمبدئي والايديولوجي، بينما على الجانب الآخر تركز الجهات الرسمية على ما تراه ضرورة ملء الفراغ القانوني بتشريعات تصدر كمراسيم ملكية بعد اقرارها من السلطة التنفيذية.

وعليه فإن الحوار يعتمد لغتين مختلفتين، واحدة تتحدث بلغة الايديولوجيا والمبادئ، واخرى تتحدث بلغة حكم القانون وضرورة ملء الفراغ التشريعي الذي تحتاجه البحرين قبل بدء الحياة النيابية. وبينما تركز قوى المجتمع المختلفة حواراتها على المفاهيم الدستورية ومقارنتها مع ما هو معمول به في دول العالم الاخرى، تمضي الجهات الرسمية في عملها الدؤوب لاصدار القوانين معتمدة في ذلك على تفسيرات قانونية. وفي الوقت الذي تطالب قوى المجتمع باجراء حوار بينها وبين الجهات الرسمية، ترد الاخيرة بأن تلك القوى ليست مخولة للدخول في مفاوضات لان التمثيل السياسي ليس له اي اطار قانوني بحريني، وان هذا الاطار بحاجة لتشريع يصدر من البرلمان. وفي الوقت الذي ترى الجهات الرسمية انها غير ملزمة قانونيا بإجراء مفاوضات فإن قوى المجتمع المختلفة تطرح الالتزام المعنوي المستمد من حوارات «غير رسمية» ومن تصريحات رسمية قبل التصويت على ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001، وتطرح هذه القوى أن الاجماع الكبير الذي حصل عليه عظمة الملك انما جاء بفضل تكاتف الجميع، بمن فيهم المعارضة، لمساندة ميثاق العمل الوطني، وبالتالي فإن التوافق السياسي كان متعدد الاطراف وهذا التوافق يجب المحافظة عليه في مرحلة ما بعد الميثاق وحتى قيام المؤسسات الدستورية المنتخبة.

الرد غير المباشر على هذا الطرح ممكن قراءته مما كتبه الدكتور محمد جابر الانصاري عندما اشار الى «ان التوافق السياسي الآني قد يشيع لحظة ديمقراطية في مجتمع من المجتمعات ولكن لا يكفي وحده لترسيخ النظام الديمقراطي في المدى الطويل....»، متسائلا اذا كان بالامكان غرس الديمقراطية في مجتمعات لم تشهد تقدما ولا تملك تراثا متأصلا فيها؟

اننا نعتقد بأن التوافق السياسي الذي شهدته البحرين في مرحلة ما بعد الميثاق الوطني يحمل في طياته عوامل بعيدة المدى، وان هذا التوافق يمكن انعاشه، بدلا من احباطه، عبر انهاء «حوار الطرشان» والدخول في حوارات قانونية واخرى فكرية، على ان تغلب حال التسامح وحسن النية. ونرى بأن القوى الاجتماعية المختلفة، بمن فيها المعارضة، بحاجة لطرح قانوني لاننا بصدد تأسيس وتعزيز «حكم القانون» وحتى لو اختلفت الطروحات الرسمية بهذا الشأن مع التوجهات الاهلية فإنه ليس من الصالح تعطيل المسيرة في هذه الفترة الحرجة بالذات.

الاقتصاد الأميركي:
طور «الأزمات الدائمة»

□ شهدت اسواق المال الاميركية اسوأ أيامها منذ ضربة 11 سبتمبر/ايلول 2001 حين انخفضت قيمة الاسهم المتداولة الى ادنى درجاتها ورجعت الى مستويات اقل مما كانت عليه في منتصف العام 1997 وخريف العام 1998. ففي يوليو/ تموز الماضي انكشفت فضائح سياسية جديدة طاولت شركات ضخمة اعتبرت الى وقت قريب من اعمدة النظام الاقتصادي الاميركي. فانعكست تأثيراتها النفسية على المواطن والمستثمر في سوق الأسهم. وتعتبر «داو جونز» الحاضنة للشركات الصناعية الثلاثين الكبرى، و«ونازداك» وهي مجمع شركات التكنولوجيا، و«ستاندرد اند بورز» وتمثل اكبر 500 شركة ، ابرز اسواق المال الرئيسية. وألحق الانهيارُ خسائرَ بالمستثمرين فيها قُدرت بنحو 8,6 تريليون (8 الاف و 600مليار) دولار مطيحة بالمكاسب الاجمالية التي حققتها المؤشرات من منتصف العام 1997 الى الربع الاول من سنة 2000. وطاولت الخسائر مصالح ما لا يقل عن 80 مليون اميركي.

وجاءت الانهيارات الاخيرة بسبب الذعر السياسي الذي اصاب الاسواق المالية، وفقدان الثقة في بيانات الشركات، وتوقعات الارباح المتواضعة. وزادت الفضائح المحاسبية الطين بلة فتدحرجت اسعار الاسهم ضاربة انشطة «الصناديق الاستثمارية» التي يراهن عليها الاميركيون لضمان مستقبلهم بعد بلوغ سن التقاعد. ولا تقتصر الخسائر على المستثمرين الاميركيين بل انها تشمل الكثير من المستثمرين الدوليين، اضافة الى سلبيات ناجمة عن صلة حلقات اسواق المال ببعضها، وهيمنة السوق الاميركية على ما نسبته قرابة 34 في المئة من القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة في اسواق المال العالمية. فالقيمة السوقية الدولية بلغت في نهاية 1999 نحو 35 تريليون دولار ثم تراجعت في العام 2001 الى 26,6 تريليون دولار. وبلغت حصة الاسهم الاميركية منها 17,5 تريليون دولار، وحصة بورصة لندن 2,6 تريليون دولار.

ولا تقتصر سلبيات الانهيار المالي على توظيفات المستثمرين بل تمتد تداعياتها لتشمل معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها تراجع القوة الشرائية وانكماش الاسواق وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.

وفي الحقيقة ان انهيار القيمة التداولية للاسهم اختتم سلسلة تراجعات اقتصادية اسهمت في تأسيس عناصر الازمة الدولية التي تعاني منها الآن الاسواق المالية. فمنذ العام 1990 دخل الاقتصاد العالمي في فضاء سياسي ساخن بعد انهيار «الحرب الباردة» عبَّر عن نفسه بالازمة الخانقة التي اصابت اقتصادات «نمورآسيا» نتيجة الصدمة التي اصابت «آسيا» بتراجع اهتمام واشنطن بدعم صناعات (التكنولوجيا، والمعلومات) الدول الحليفة لها لمواجهة ما كان يسمى بالخطر الشيوعي.

وبسبب اختلاف الاولويات السياسية للاستراتيجية الاميركية في آسيا تركّز اهتمام واشنطن على تنشيط اقتصادها الداخلي بالحد من منافسة «نمور آسيا» واستقطاب اموال المستثمرين لتطوير تكنولوجيا المعلومات والطاقة. ونجحت واشنطن في التقدم خطوات مهمة الى الامام في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون إلا أن ضربة 11 سبتمبر التي ترافقت مع اختلاف الاستراتيجية الاميركية بعودة الحزب الجمهوري الى البيت الابيض احبط خطط التطوير واستكمال الهجوم الاخير على «نمور آسيا». فالضربة التي ألحقت الخسائر المادية بالاقتصاد قللت من الهيبة السياسية الاميركية. ثم كرّت سلسلة ضربات موجعة هزت الثقة الدولية بالاقتصاد الاميركي مثل انهيار شركة «انرون» للطاقة الكهربائية (تبلغ دورتها السنوية 100 مليار دولار) وتلتها اعلان شركة «وورد كوم» للاتصالات عن افلاسها (اكبر افلاس في تاريخ الشركات)، ثم انهيار القيمة المتداولة للأسهم في الاسواق المالية. واخيراً اعلنت شركة «يوانس اروبز» للطيران افلاسها الاثنين الماضي (13 اغسطس) بعد خسارة صافية قدرت في نصف سنة بـ 248 مليون دولار.

قد تكون الانهيارات الاخيرة مؤقتة وربما تنجح الولايات المتحدة في تجاوزها إلا أن الاساسي في الازمة هو ان الاقتصاد الاميركي دخل في طور «الازمات الدائمة» فما يكاد يخرج من مشكلة حتى يدخل في اخرى.

وهذا يدل على مسألة حسّاسة لها صلة بالسياسة وليس بالمال. فالاقتصاد الاميركي لم يعد يتميزبالمرونة السابقة التي كانت تعطي لتوازن المصالح الدولية مكانها الطبيعي لنسج علاقات متوازنة بين الدول الكبرى. فواشنطن منذ العام 1991 استبدلت قوة التوزان بسياسة القوة وهي خطوة حققت بعض التقدم لسنوات قليلة ولكنها ستسهم في عزلة اميركا وتراجع اقتصادها لسنوات كثيرة.